الأمم المتحدة
S/RES/1909 (2010)
مجلس الأمن
Distr.: General
21 January 2010

القرار ١٩٠٩ (٢٠١٠) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٢٦٢، المعقودة في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٨٧٩ (٢٠٠٩) و ١٨٦٤ (٢٠٠٩) و ١٨٢٥ (٢٠٠٨) و ١٧٩٦ (٢٠٠٨) و ١٧٤٠ (٢٠٠٧) وإلى بيان رئيسه المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/12)،

وإذ يعيد تأكيد سيادة نيبال وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وامتلاكها زمام المبادرة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل والاتفاقات اللاحقة،

وإذ يشير إلى توقيع حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على اتفاق سلام شامل، وإلى الالتزام الذي أعلنه الطرفان كلاهما بالتوصل إلى سلام وطيد ومستدام،

وإذ يدرك رغبة شعب نيبال القوية في تحقيق السلام واستعادة الديمقراطية، وأهمية أن تقوم الأطراف المعنية، في هذا الصدد، بتنفيذ اتفاق السلام الشامل والاتفاقات اللاحقة،

وإذ يعرب عن استعداده المستمر لدعم عملية السلام في نيبال، بناء على طلب حكومة نيبال، فيما يتصل بالتنفيذ الفعال وفي حينه لاتفاق السلام الشامل والاتفاقات اللاحقة، وخاصة اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨،

وإذ يلاحظ أن الموعد النهائي المحدد لإعلان الدستور الديمقراطي الجديد لنيبال هو ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠،

وإذ يرحب بتشكيل آلية سياسية رفيعة المستوى مؤخرا من أجل التركيز على إعلان الدستور الجديد في حينه والوصول بعملية السلام الجارية إلى نهايتها المنطقية،

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يردّد دعوة الأمين العام جميع الأطراف في نيبال إلى التحرك بسرعة في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، **وإذ يشير** إلى التقييم الذي أجراه الأمين العام ومفاده أن بعثة الأمم المتحدة في نيبال مهيأة تماما للمساعدة في رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين وفقا لاتفاق ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ المبرم بين الأحزاب السياسية، وإذ ينوه بقدرة البعثة على مساعدة الأطراف في ذلك، بناء على طلبها، من أجل التوصل إلى حل دائم،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ عن بعثة الأمم المتحدة في نيبال،

وإذ يشير إلى اكتمال مرحلتين من عملية التحقق وإذ يرحب بالمساعدة المستمرة في رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين من كلا الجانبين وفقا للقرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧) وبما يتماشى وأحكام اتفاق السلام الشامل، وإذ يشير إلى أهمية التوصل إلى حل طويل الأجل وقابل للاستمرار للمساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لإنجاز أنشطة البعثة، وإذ يشير أيضا، في هذا الصدد، إلى ضرورة معالجة القضايا غير المكتملة دون مزيد من التأخير،

وإذ يرحب بتوقيع حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي الموحّد (الماوي) والأمم المتحدة خطة عمل في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن عملية تسريح أفراد الجيش الماوي غير المستوفين لشروط الانضمام إلى الجيش لكونهم قصّرا، وإعادة تأهيلهم، وإذ يهيب بجميع الأحزاب السياسية أن تنفذ هذه العملية تنفيذا تاما وعلى وجه السرعة، وأن تواصل الإبلاغ عن هذه المسألة على النحو المطلوب في القرارين ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)،

وإذ يشير إلى أنه، نتيجة إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بنجاح، تم بالفعل إنجاز بعض عناصر الولاية المنوطة بالبعثة والمبيّنة في القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧)،

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من حكومة نيبال (S/2010/25)، التي أقرت فيها بمساهمات البعثة وطلبت تمديد ولايتها حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠،

وإذ يدرك ضرورة إيلاء اهتمام خاص في عملية السلام لاحتياجات ودور المرأة والطفل والمجموعات المهمشة تقليديا، على النحو المذكور في اتفاق السلام الشامل وفي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)،

وإذ يدرك ضرورة التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وفقا للمبادئ الدولية،

وإذ يدرك أن بإمكان المجتمع المدني أن يؤدي دورا هاما في عملية الانتقال إلى الديمقراطية وفي منع نشوء النزاعات،

وإذ يعرب عن تقديره لممثلة الأمين العام على ما قدمته من مساهمات، وللفريق العامل معها في البعثة على ما بذله من جهود، ولفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك مفوضية حقوق الإنسان التي تقوم برصد حقوق الإنسان بناء على طلب الحكومة، وإذ يشدد على ضرورة تنسيق الجهود وتكاملها فيما بين البعثة وجميع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في منطقة البعثة، ولا سيما من أجل كفالة الاستمرارية مع اقتراب ولاية البعثة من نهايتها،

١ - **يقرر**، تماشيا مع طلب حكومة نيبال وتوصيات الأمين العام، تجديد ولاية البعثة، كما أنشئت بموجب القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧)، وذلك حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠، آخذا في الاعتبار إنجاز بعض عناصر الولاية، والأعمال الجارية بشأن رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين بما يتماشى واتفاق ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ المبرم بين الأحزاب السياسية، وهو ما سيؤدي إلى دعم اكتمال عملية السلام؛

٢ - **يهيب** بجميع الأطراف الاستفادة الكاملة من خبرة البعثة واستعدادها، ضمن إطار ولايتها، لتقديم الدعم لعملية السلام بما ييسر إنجاز الجوانب غير المكتملة من ولاية البعثة بحلول ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠؛

٣ - **يقرر** أنه يتعين على البعثة، بالعمل مع الطرفين، أن تضع الترتيبات اللازمة مع حكومة نيبال من أجل انسحابها، بما في ذلك نقل أي مسؤوليات متبقية في مجال الرصد بحلول ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠؛

٤ - **يرحب** بالتفاهم الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي الموحّد (الماوي) بشأن وجود خطة عمل ذات جدول زمني محدد من أجل إدماج وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي بحلول ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠، ويهيب بهما العمل معا من أجل كفالة الانتهاء من وضع خطة العمل وتنفيذها، بدعم من اللجنة الخاصة للإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم، ومن لجنتها التقنية؛

٥ - **يهيب** بجميع الأحزاب السياسية في نيبال التعجيل بوتيرة عملية السلام، والعمل معا بروح التعاون وتوافق الآراء والتراضي من أجل مواصلة الانتقال إلى حل طويل الأجل وقابل للاستمرار يمكّن البلد من التحرك صوب مستقبل يسوده السلام والديمقراطية والمزيد من الازدهار؛

٦ - **يطلب** إلى الأطراف في نيبال اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز سلامة البعثة والأفراد المرتبطين بها وأمنهم وحرية تنقلهم في سياق تنفيذ المهام المحددة في الولاية؛

٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن بحلول ١ أيار/مايو تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٨ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.